

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# أولا . مدخل التكلفة التاريخية Historical Cost

م. د وعد هادي عبد الحساني  
جامعة المثنى

**يتطلب مدخل التكلفة التاريخية:** تسجيل الموجودات بالنقدية أو ما يعادل النقدية المدفوعة أو القيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليها في تاريخ الاقتناء إي هي لحظة الشراء الكلفة للمشتري في سوقه والقيمة الحالية للبائع في سوقه ،

وقد تعكس أو لا تعكس القيمة في الحاضر أو المستقبل ،

وتشير التكلفة التاريخية إلى التكلفة في تاريخ الحيازة وهي موضوعية ليس فقط لأنها تمثل المبلغ المدفوع من الوحدة الاقتصادية ، ولكن أيضا لأنها تمثل سعر السوق في وقت الحيازة

## الحجج المؤيدة للكلفة التاريخية الآتية :

1. إن أحد الحجج المنطقية لاستخدام التكلفة التاريخية هو فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية ، إي بمعنى إن الوحدة الاقتصادية مستمرة إلى مالا نهاية ، وبالتالي فإن التوقعات المتعلقة بالموجودات الثابتة ستتحقق، ومن المتوقع استخدام تلك الموجودات بالكامل في الوحدة الاقتصادية .

2. إن التكلفة التاريخية مبنية على صفقة فعلية وليس مجرد صفقة محتملة أو متوقعة، وفقا لهذه المدخل يتم إثبات صفقات فعلية ، وبالتالي فإن هناك توثيق دقيق للأرقام الواردة في القوائم المالية ، كذلك فإن التكلفة التاريخية تعطي الدليل الذي يحدد مدى فاعلية الإدارة عند قيامها بأداء مسؤولياتها .

3. يذكر مؤيدو التكلفة التاريخية بأن الإدارة بحاجة إلى معلومات على أساس التكلفة التاريخية لأجل تقييم قراراتهم الماضية عندما يفكرون باتخاذ قراراتهم المستقبلية .

4. أثبت التطور التاريخي للمحاسبة فائدة القوائم المالية المبنية وفقا لمدخل التكلفة التاريخية عبر الزمن .

5. يمكن الإفصاح عن أسعار السوق باعتبارها معلومات ملحقة، إذ إن هذه المعلومات تمثل طريقة عملية وكافية للتعامل مع معلومات من هذا النوع .



## الانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية كالآتي :

1. أن مؤيدي التكلفة التاريخية يفسرون هدف المحاسبة والمتمثل بتقديم معلومات مفيدة لأغراض صنع القرارات الاقتصادية على أنه توافر معلومات عن وظيفة العهدة للإدارة أي توفير تفسير من الإدارة وملخص بكيفية استغلال الموارد المعهودة إليها لأصحاب الحقوق

2. يتمثل العيب الرئيس في التكلفة التاريخية أنها لا تستمر في التعبير عن قيمة الخدمات المستقبلية للموجودات الثابتة إذا ما تغيرت الظروف الاقتصادية أو الأسعار في المدد اللاحقة ،

3. إن استخدام هذه المدخل قد يؤدي إلى إنتاج معلومات مضللة وغير قابلة للفهم وغير ملائمة للمستخدمين ، فالتقييم على أساس التكلفة التاريخية قد يولد أرقام خاطئة إذا لم يؤخذ في الحسبان التغيرات في قيم الموجودات الثابتة بمرور الزمن .

4. يعد صدق فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية كتبرير لاستخدام التكلفة التاريخية وعليه يبدو من المعقول تماما أن نفترض التوقف بدلا من الاستمرارية ، وبالتالي فإن فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية لا يشكل أساسا منطقيا لاستخدام مدخل التكلفة التاريخية

## مبررات التحول إلى القيمة العادلة

1. إن محاسبة القيمة العادلة تعد أفضل من محاسبة الكلفة التاريخية لأنها تعكس الوضع الجاري " الحالي " في السوق بينما محاسبة الكلفة التاريخية تعتمد على نتائج الماضي .
2. إن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لكي تكون أساساً مناسباً للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة والدقيقة لغرض اتخاذ القرارات والتي يتطلبها مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وبالتالي أصبح من الضروري إيجاد مقاييس أخرى بدلاً من مبدأ التكلفة التاريخية



- عدم ملائمة قيم الكلفة التاريخية لبنود قائمة المركز المالي نظراً لاستخدام الوحدات النقدية ذات قوة شرائية مختلفة .
- إن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية سوف يؤدي إلى إعطاء قياسات غير سليمة للربح الدوري لسببين هما :
  - الأول إن مقابلة الإيرادات التي تمثل القيم الجارية للنتائج مع المصروفات مقاسه على أساس القيم التاريخية سوف يؤدي إلى دمج النشاط الجاري مع نتائج المضاربة على أسعار عوامل الإنتاج .
  - الثاني : إن تأجيل الاعتراف بالتغير في قيم الموجودات والمطلوبات حتى تتم عملية تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات .

## القيمة العادلة Fair Value

تعرف القيمة العادلة " FAIR VALUE " بأنها المبلغ الذي يمكن أن يدفع نتيجة مبادلة بيع أو شراء الموجودات أو المبلغ الذي يمكن أن يسدد به التزام ما بين طرفين على إطلاع ورغبة.

كذلك عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية ( IASB ) عام 2006 القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن أن يتم عن طريق مبادلة الموجود به أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة ورغبة في التعامل

**مزايا استخدام القيمة العادلة وهي كالآتي :**

تعالج جزءا من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية وذلك من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحة النقد مما يعكس المفهوم الاقتصادي للبيانات المحاسبية المعروضة في قائمة المركز المالي .

تعد القيمة العادلة مقياس للواقع الاقتصادي وكذلك تعبير واضح لمفهوم الدخل الشامل ، اذ توفر مقياساً عالي الدقة لهذا المفهوم .

توفر قاعدة ملائمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لغرض اتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية ، فضلا عن توفيرها أسساً جيدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية .

**هنالك العديد من العيوب التي تواجهها يمكن توضيحها على النحو الآتي :**  
الاعتراف ببند الدخل غير المحققة في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية دون وجود عمليات حقيقية قد يؤدي إلى حدوث عمليات التلاعب والاختلاس .

إن عدم دقة القياس نتيجة خضوعه للاجتهادات والآراء الشخصية في عملية التقييم وخاصة عندما لا تتوفر أسواق مالية نشطة .

عند عرض البيانات المالية في الأوقات الغير ملائمة لتحديد القيمة العادلة وبالتالي سوف يؤدي إلى إصدار بيانات مالية لا تساعد على اتخاذ القرارات في الأوقات الضرورية لمستخدمي المعلومات المحاسبية .

ارتفاع التكاليف ولاسيما بالنسبة للوحدات الاقتصادية الصغيرة قد تفقد فائدتها نتيجة تطبيقها ، فضلا عن عدم توفر الكفاءات القادرة على تطبيق المحاسبة على أساس مفهوم القيمة العادلة في مثل هذه الوحدات .



